



أُعلن بيان الرياض 2 وأثار موجة من الآراء المتباعدة، يرجع ذلك من جهة أولى إلى اللغة الملتبسة التي تعمد صانعوه الكتابة بها، وإلى السياق الذي جاء به البيان، فقد جاء البيان في ظل ترتيبات سياسية تقودها موسكو في ظل الوصول إلى نهاية المعارك مع داعش، وتسكين نسبي لجميع جبهات المعارضة، ولا أحد يشك أن هدف موسكو النهائي – التي استخدمت الفيتو مرتين في 24 ساعة لمنع آلية التحقيق الدولية في سوريا من الاستمرار – هو حماية الأسد وإعادة الشرعية له، مستغلة جميع التناقضات والخلافات بين الولايات المتحدة والدول الإقليمية وتبدل أولويات تحالفات هذه الدول.

في حين صدر بيان الرياض 1 في ظل محاولة روسيا لعب دور جديد عبر مجموعة العمل من أجل سوريا ISSG بعد أكثر من شهرين من دخولها العسكري الجوي لدعم قوات الأسد التي كانت وشيكة على الانهيار بموافقة أمريكية، إذ جاء مؤتمر الرياض 1 أساساً كانعكاس لتفاقات دول مجموعة العمل كما يشير إليه صراحة، والذي بني عليه لاحقاً القرار 2254.

هذا السياق مهم لفهم الاختلاف الحاصل بين البيانات وأسبابه. والذي يتلخص بالنقاط الأساسية الآتية:

في حين يتحدث بيان رياض 1 بأن "لامكان لبشار الأسد وزمرته" في النظام السياسي الناشئ عن عملية الانتقال السياسي، وهو ما يحتمل بقاءه وعدهمه في المرحلة الانتقالية، يحول بيان الرياض 2 بقاء بشار الأسد (قبل وبعد الانتقال السياسي) في جميع المراحل إلى مسألة تفاوضية بالرغم من أنه يشدد على أن قناعة المؤتمرين بأن الانتقال السياسي "لن يحدث دون مغادرة بشار الأسد وزمرته ومنظومة القمع والاستبداد عند بدء المرحلة الانتقالية" إلا أن هذا التشديد يبقى فارغاً من معناه ويصبح مجرد وجهة نظر مع تحويل الأمر برمتها إلى أمر تفاوضي.

2 - الانتقال السياسي:

نص بيان الرياض 1 يوضح على أن "هدف التسوية السياسية هو تأسيس نظام سياسي جديد" مبني "على البنود الواردة في بيان جنيف (30 حزيران - يونيو 2012)"، وفي إطار "ضمانات دولية مدعومة بقوة الشرعية الدولية"، ولم يذكر البيان "هيئة الحكم الانتقالي" صراحة. في حين بيان رياض 2 يتحدث عن ضرورة المحافظة على "إقامة هيئة حكم انتقالية باستطاعتها أن تهيئ بيئة محايدة تتحرك في ظلها العملية الانتقالية" إلا أن البيان يقول بوضوح أنه "اتفق المشاركون على أن هدف التسوية السياسية" هو تأسيس دولة ديمقراطية تقوم على مبدأ المواطنة المتساوية، بما "يمكن السوريين من صياغة دستورهم دون تدخل، و اختيار قياداتهم عبر انتخابات حرة ونزيهة"، إذاً في حين يشير بيان رياض 1 إلى أن هدف التسوية السياسية هي "الانتقال السياسي" فإن بيان رياض 2 يختصرها بـ"صياغة دستور" و"انتخابات"، وهذا يعني التحول من مبدأ "الانتقال السياسي" إلى "التحول السياسي"، وهو ما يطابق تفسير موسكو ومشروعها في سوتشي المكون من نقطتين: صياغة دستور أو تعديل دستوري ثم انتخابات.

3 - مؤسسات الدولة والأجهزة الأمنية:

في حين يقول بيان رياض 1 بأن المؤتمرين تعهدوا بالحفاظ على مؤسسات الدولة وإعادة هيكلة وتشكيل مؤسساتها الأمنية والعسكرية مما يعني أن هاتين المؤسستين ستتعرضان لعمل جذري يغير بنيتها، فإن بيان رياض 2 يقول بأن المؤتمرين تعهدوا بـ"الحفاظ على مؤسسات الدولة السورية وإصلاحها، مع وجوب إعادة هيكلة مؤسساتها الأمنية والعسكرية، وضمان حقوق العاملين فيها"! أي أن الذين خدموا في أجهزة الأمن والمؤسسات العسكرية التي انخرطت كلها في مواجهة الشعب السوري سيكون لها حقوق الرواتب التقاعدية والرعاية وامتيازات نهاية الخدمة بدل من التأكيد على المحاسبة والعدالة الانتقالية، وهو في الواقع الأمر يمنزلة تكريم لم يكن من الممكن التصريح به على الإطلاق قبل هذا البيان.

4 - البنود فوق التفاوضية:

في حين يصرح بيان رياض 1 بأن المؤتمرين يطالبون "الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بإجبار النظام على تنفيذ إجراءات تؤكد حسن النوايا قبل البدء بالعملية التفاوضية" فإنه حذف تعبير "إجبار" واكتفى بيان رياض 2 بالقول إن المشاركين يطالبون "الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بتنفيذ بنود قرارات مجلس الأمن، والعمل القوي والجاد لتطبيق القرارات الخاصة" دون أية إشارة إلى أنها جزء من إجراءات حسن النوايا دون أي إشارة إلى القرارات الأممية وبشكل خاص القرار 2254، بل يذهب بيان رياض 2 أبعد من ذلك حين يدرج مع هذه البنود "تطبيق اتفاقيات خفض التصعيد بشكل فعلي وحازم" وهو ما يشوش على مرجعية المطالبة بتلك البنود المفترض أنها كانت فوق تفاوضية بالرغم من أنه يصرح بأن "لا تعتبر المطالبة بتنفيذ موارد في القرارات الدولية شرطًا مسبقة"، ولكن مع عدم الإشارة إلى مرجعية إجراءات حسن النوايا يتحول الأمر كلياً إلى التفاوض.

5 - وقف إطلاق النار:

يذكر بيان الرياض¹ أن "تنفيذ وقف إطلاق النار يتم بناء على الشروط التي يتم الاتفاق عليها حال تأسيس مؤسسات الحكم الانتقالي وفي إطار الحصول على ضمانات دولية مدعومة بقوة الشرعية الدولية" أي أنه ليس قبل اتفاق التسوية، في حين يطالب بيان رياض² بوضوح بـ"تطبيق اتفاقيات خفض التصعيد بشكل فعلي وحازم" ما يعني أنه قبل بوقف إطلاق النار قبل التسوية السياسية وخلافاً لجميع القرارات الدولية وبشكل خاص بيان جنيف والقرار 2118 وما هو معروف بخطة عنان للبنود الستة التي تمثل أحد أعمدة القرار.

6 - مرجعية الوفد التفاوضي:

في حين يقول بيان رياض¹ إن الهيئة التفاوضية ستكون هي مرجع الوفد التفاوضي دون الإشارة إلى مرجعيتها، ينص بيان² على أن البيان الصادر عن المؤتمرين هو "المرجعية الوحيدة للهيئة" دون الإشارة إلى مرجعية الوفد التفاوضي، وهو ما يترك الباب مفتوحاً لإنشاء مرجعية جديدة.

لا شك أن الالتباس في البيان الجديد والفراغات الموجودة فيه كانت متعددة لتلائم الظروف التي عقد فيها المؤتمر وتحقق المخرجات التي كانت متوقعة سلفاً، ومن الممكن المحاجلة في حدود تأثير تلك التغييرات ومدى تأثيرها على الحل السياسي إلا أن العامل الأساس الذي يحسم هذا الجدل هو تركيبة الوفد التفاوضي والبيئة التي ولد فيه.

المصادر: